The Impact of Transcendent Philosophy on the Political Thought of Imam Khomeini and its Role in the Iranian Islamic Revolution and Government Administration

Jamal Thabeti
M.A. in Islamic Studies, Qom University, Qom, Iran.

Hadith Zare
M.A. in Education, Educational Technology, Arak University, Arak, Iran.

Abstract

Transcendent Philosophy (*al-hikma al-muta'āliya*), as a prominent philosophical school established by Ṣadr al-Dīn Shīrāzī (Mullā ṣadrā), stands as one of the most influential intellectual systems in Islamic philosophy. It provides a comprehensive framework for understanding existence, knowledge, and praxis through the integration of reason, mystical intuition (*'irfān*), and revelation. This study aims to analyze the role of this philosophy in shaping and developing the political thought of Imam Khomeini and to examine its impact on the triumph of the Iranian Islamic Revolution (1979) and the structure of the Islamic government's administration. Employing a methodology of document analysis and qualitative analysis, the study examines the philosophical texts of Mullā Ṣadrā (such as the *Four Journeys*) and the political and mystical works of Imam Khomeini (such as *Wilayat al-Faqih* and his *Commentary on the Dawn Supplication*), to elucidate the relationship between the philosophical foundations of Transcendent Philosophy and Imam Khomeini's political theory.

The findings of the research indicate that the core concepts of Transcendent Philosophy, such as the Oneness of Existence (*waḥdat al-wujūd*), Substantial Motion (*al-ḥaraka al-jawhariyya*), the Primacy of Existence (*aṣālat al-wujūd*), and the harmony of intellect and revelation, played a fundamental role in formulating Imam Khomeini's political theory. The concept of the Oneness of Existence, which emphasizes the unity of being and the connection of all entities to the Divine Source, formed the basis for divine sovereignty and the unity of the Islamic community in the face of despotism and colonialism in Imam Khomeini's thought. Substantial Motion, which demonstrates the transformation and evolution of existence towards perfection, was embodied in the theory of *Wilayat al-Faqih* (Guardianship of the Islamic Jurist) as a framework for a dynamic and integrated government aiming to guide society towards justice and spiritual perfection. Furthermore, the harmony of intellect and revelation, an innovation of Mullā Ṣadrā, enabled Imam Khomeini to integrate rationality with Islamic law (*sharī'a*), presenting a political theory grounded in religious texts while also utilizing human reason.

Transcendent Philosophy was not merely a theoretical mainstay for mobilizing the masses during the Islamic Revolution; it also played a guiding role in designing governmental structures after the revolution, including the legal and executive institutions of the Islamic Republic. By presenting a comprehensive vision that regards politics as part of transcendent divine goals, this philosophy assisted Imam Khomeini in creating a political system based on justice, spirituality, and rationality. This system, embodied in the *Wilayat al-Faqih*, constituted an indigenous model that connects politics with mystical insight and Islamic ethics, leading to a profound transformation of the Iranian political landscape.

The study also demonstrates that Transcendent Philosophy, with its emphasis on dynamism and transformation, was utilized as a tool to analyze and justify the Islamic Revolution, and it contributed to creating a discourse that resisted materialistic Western ideologies and stagnant political traditions. In conclusion, this study affirms that Transcendent Philosophy was not merely a theoretical framework for the formation of the Islamic Revolution, but also the cornerstone for the administration and continuity of the Islamic Republican system. It is recommended that future research focus on the practical application of this philosophy in contemporary policies and addressing current challenges facing the Islamic system, to explore its potential in meeting present-day needs.

Keywords: Transcendent Philosophy (al-Hikma al-Muta'āliya), Imam Khomeini, Political Thought, the Islamic Revolution, Guardianship of the Jurist (Wilayat al-Faqih), Islamic Government.

دراسة أثر الحكمة المتعالية في الفكر السياسي للإمام الخميني ودورها في الثورة الإسلامية الإيرانية وإدارة الحكومة

جمال ثابتی[1]

ماجستير في المعارف الإسلامية من جامعة قم للمعارف الإسلامية، قم، ايران.

حديثه زارع[2]

ماجستير في التربية، تكنولوجيا التعليم، جامعة أراك، أراك، ايران.

المستخلص:

الحكمة المتعالية، بوصفها مدرسة فلسفية بارزة أسسها صدر الدين الشيرازي (ملاصدرا)، تُعدّ من أكثر النظم الفكرية تأثيرًا في الفلسفة الإسلامية، حيث تقدم إطارًا شاملًا لفهم الوجود، المعرفة، والعمل من خلال دمج العقل، العرفان، والوحي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور هذه الفلسفة في تشكيل وتطوير الفكر السياسي للإمام الخميني، ودراسة تأثيرها في انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية (١٩٧٩) وبنية إدارة الحكومة الإسلامية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل الوثائق والتحليل النوعي، حيث تمت دراسة النصوص الفلسفية لملاصدرا (مثل الأسفار الأربعة) وأعمال الإمام الخميني السياسية والعرفانية (مثل ولاية الفقيه وشرح دعاء السحر)، لتوضيح العلاقة بين الأسس الفلسفية للحكمة المتعالية والنظرية السياسية للإمام الخميني.

تشير نتائج البحث إلى أن المفاهيم الأساسية للحكمة المتعالية، مثل وحدة الوجود، الحركة الجوهرية، أصالة الوجود، وتكامل العقل والوحي، لعبت دورًا جوهريًا في صياغة النظرية السياسية للإمام الخميني. فقد شكّل مفهوم وحدة الوجود، الذي يؤكد على وحدة الوجود وارتباط جميع الكائنات بالمصدر الإلهي، أساسًا للسيادة الإلهية ووحدة المجتمع الإسلامي في مواجهة الاستبداد والاستعمار في فكر الإمام الخميني. أما الحركة الجوهرية، التي تبين تحول الوجود وتطوره نحو الكمال، فقد تجسدت في نظرية ولاية الفقيه كإطار لحكومة ديناميكية ومتكاملة تهدف إلى هداية المجتمع نحو العدالة والكمال الروحي. كما أتاح تكامل العقل والوحي، وهو من ابتكارات ملاصدرا، للإمام الخميني دمج العقلانية مع الشريعة الإسلامية، مقدمًا نظرية سياسية تستند إلى النصوص الدينية وتستفيد من العقل البشري.

لم تقتصر الحكمة المتعالية على كونها دعامة نظرية لتعبئة الجماهير في الثورة الإسلامية، بل لعبت دورًا هاديًا في تصميم الهياكل الحكومية بعد الثورة، بما في ذلك المؤسسات القانونية والتنفيذية للجمهورية الإسلامية. فقد ساعدت هذه الفلسفة، بتقديمها رؤية شاملة ترى السياسة كجزء من الأهداف الإلهية المتعالية، الإمام الخميني على خلق نظام سياسي يقوم على العدالة، الروحانية، والعقلانية. هذا النظام، الذي تجسد في ولاية الفقيه، شكّل نموذجًا محليًا يربط السياسة بالعرفان والأخلاق الإسلامية، مما أدى إلى تحول عميق في المشهد السياسي الإيراني.

تُظهر الدراسة أيضًا أن الحكمة المتعالية، بتأكيدها على الديناميكية والتحول، استُخدمت كأداة لتحليل وتبرير الثورة الإسلامية، وساهمت في خلق خطاب يقاوم الإيديولوجيات المادية الغربية والتقاليد السياسية الراكدة. وفي الختام، تؤكد هذه الدراسة أن الحكمة المتعالية لم تكن مجرد إطار نظري لتشكيل الثورة الإسلامية، بل كانت أيضًا حجر الأساس لإدارة واستمرارية النظام الجمهوري الإسلامي. ويُوصى بأن تركز الأبحاث المستقبلية على التطبيق العملي لهذه الفلسفة في السياسات المعاصرة وحل التحديات الحالية للنظام الإسلامي لاستكشاف إمكاناتها في تلبية الاحتياجات الراهنة.

الكلمات الرئيسية: الحكمة المتعالية، الإمام الخميني، الفكر السياسي، الثورة الإسلامية، ولاية الفقيه، الحكومة الإسلامية

[1] . jmlsbt@gmail.com

مقدمة

تُعدّ الحكمة المتعالية، التي أسسها صدر الدين الشيرازي (ملاصدرا)، إحدى أبرز المدارس الفلسفية في تاريخ الفكر الإسلامي، حيث تقدم إطارًا شاملًا لدمج العقل، العرفان، والوحي. وقد أحدثت هذه المدرسة، بتأكيدها على مفاهيم مثل وحدة الوجود، الحركة الجوهرية، أصالة الوجود، وتكامل العقل والوحي، تحولًا في مجالات الوجود، المعرفة، والسياسة والمجتمع في العالم الإسلامي. في هذا السياق، استفاد الإمام الخميني، كواحد من أبرز تلامذة وشارحي الحكمة المتعالية، من هذه الفلسفة كأساس نظري لصياغة فكره السياسي. تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المحوري: كيف انعكست أسس الحكمة المتعالية في الفكر السياسي للإمام الخميني، وما تأثيرها في تشكيل الثورة الإسلامية الإيرانية (١٩٧٩) وإدارة النظام الجمهوري الإسلامي؟

تكمن أهمية هذه العلاقة في عدة جوانب. أولاً، الحكمة المتعالية، بوصفها فلسفة ديناميكية وشاملة، أتاحت دمج العقلانية والروحانية في السياسة، وساعدت الإمام الخميني على تقديم نظرية ولاية الفقيه كنموذج لإدارة المجتمع الإسلامي. هذه النظرية، المتجذرة في تكامل العقل والشرع، لم تكن مجرد أساس نظري للثورة الإسلامية، بل لعبت دورًا محوريًا في تصميم الهياكل الحكومية بعد الثورة. ثانيًا، كانت الثورة الإسلامية الإيرانية، التي تجاوزت كونها تحولًا سياسيًا إلى حركة ثقافية وروحية، بحاجة إلى دعامة فلسفية تبررها نظريًا وتضفي عليها عمقًا. وقد أدت الحكمة المتعالية هذا الدور من خلال تقديم رؤية متعالية للإنسان والمجتمع، مما ساعد على تعبئة الجماهير لتحقيق أهداف الثورة.

ثالثًا، يساعد دراسة تأثير الحكمة المتعالية على الفكر السياسي للإمام الخميني في تعميق فهمنا للأبعاد النظرية للنظام الجمهوري الإسلامي، الذي بُني على دمج القيم الإسلامية والعقلانية، وتغلب على تحديات الإيديولوجيات المادية الغربية والتقاليد السياسية الراكدة. توفر الحكمة المتعالية، بتأكيدها على ديناميكية الوجود والتحول نحو الكمال، إطارًا محليًا يمكّن من تحليل هذا النظام بعيدًا عن التحليلات الغربية التي غالبًا ما تفتقر إلى فهم عميق للسياقات الثقافية والفلسفية الإيرانية. وبالتالي، تتناول هذه الدراسة كيف أسهمت مفاهيم مثل وحدة الوجود، التي تعزز الوحدة الإلهية والاجتماعية، والحركة الجوهرية، التي تبرر تحول المجتمع وتكامله، وتكامل العقل والوحي، الذي يربط السياسة بالشريعة والعقلانية، في صياغة الفكر السياسي للإمام الخميني، مما أدى إلى انتصار الثورة وإدارة النظام الإسلامي.

كما تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوات في الدراسات السياسية المعاصرة التي ركزت غالبًا على الجوانب العملية للثورة الإسلامية وأهملت دعاماتها الفلسفية. من خلال تحليل الوثائق الفلسفية لملاصدرا والأعمال السياسية والعرفانية للإمام الخميني، تحاول هذه الدراسة إظهار كيف أعادت الحكمة المتعالية، كفلسفة محلية وديناميكية، تعريف السياسة من منظور متعالٍ، وساهمت في خلق نظام يقوم على العدالة، الروحانية، والعقلانية. وفي النهاية، يمكن أن تمهد هذه الدراسة الطريق لمزيد من البحوث حول قدرات الحكمة المتعالية في التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية المعاصرة في العالم الإسلامي. تركز هذه الدراسة على هذه العلاقة الفلسفية-السياسية لتوضيح العلاقة بين الحكمة المتعالية والثورة الإسلامية الإيرانية وإدارة الحكومة بشكل واضح.

١. أسس الحكمة المتعالية

تُعدّ الحكمة المتعالية، التي أسسها صدر الدين الشيرازي (ملاصدرا) في القرن الحادي عشر الهجري، واحدة من أهم التحولات في تاريخ الفلسفة الإسلامية. هذه الفلسفة، التي تعني الحكمة العليا والشاملة، قدمت إطارًا جديدًا لفهم الوجود، المعرفة، والعمل من خلال دمج آراء الفلسفة المشائية، الأشراقية، والعرفان النظري. تؤكد الحكمة المتعالية على ثلاثة مبادئ أساسية: أصالة الوجود، وحدة الوجود، والحركة الجوهرية، التي لم تُحدث تأثيرًا عميقًا في مجالات الوجود والمعرفة فحسب، بل امتد تأثيرها إلى القضايا الاجتماعية والسياسية أيضًا (صدر المتألهين، ١٣٩٨ هـ، ص ٥٢). شكّلت هذه المبادئ أساسًا نظريًا لفكر ديناميكي وشامل، مما أتاح إعادة تعريف المفاهيم السياسية والاجتماعية في إطار إسلامي، ولعب دورًا محوريًا في الفكر السياسي للإمام الخميني، خاصة في صياغة نظرية ولاية الفقيه وتشكيل الثورة الإسلامية الإيرانية.

أصالة الوجود، وهي إحدى ابتكارات ملاصدرا، تنص على أن الوجود هو الحقيقة الأساسية والجوهرية للواقع، وأن الماهيات ليست سوى مظاهر وتجليات الوجود. هذا الرأي، الذي يخالف الفلسفات السابقة التي ركزت على أصالة الماهية، يقدم الوجود كحقيقة موحدة وديناميكية تشمل جميع الكائنات (رنجبر، ١٣٩٧ هـ، ص ٤٥). أما وحدة الوجود، وهي مبدأ آخر محوري في الحكمة المتعالية، فتؤكد على وحدة الوجود وارتباط جميع الكائنات بالمصدر الإلهي. يرى ملاصدرا العالم كتجلٍ للنور الإلهي، حيث تتحرك جميع الكائنات في تسلسل وجودي نحو الله (صدر المتألهين، ١٣٩٨ هـ، ص ٥٣). هذا المفهوم، في المجال السياسي، أدى إلى خلق رؤية تنسب السيادة إلى الله وتصور الإنسان ككائن إلهي يملك القدرة على التحرك نحو الكمال.

الحركة الجوهرية، وهي إحدى الابتكارات الرئيسية لملاصدرا، تعبر عن الديناميكية الجوهرية للوجود. ينص هذا المبدأ على أن جميع الكائنات، بما في ذلك الإنسان والمجتمع، في حركة مستمرة وجوهرية نحو الكمال. على عكس الآراء التقليدية التي رأت الحركة مقتصرة على العوارض الظاهرية للكائنات، نسب ملاصدرا الحركة إلى جوهر الوجود، معتبرًا إياها عملية داخلية وتكاملية تجري في جميع مستويات الوجود (حق‌شناس، ١٣٩٠ هـ، ص ٨٨). هذا المفهوم، في الفكر السياسي، أتاح تبرير التحولات الاجتماعية والسياسية كجزء من عملية التكامل الجوهري، ولعب دورًا مهمًا في صياغة الإمام الخميني للثورة الإسلامية وإدارة الحكومة الإسلامية.

علاوة على ذلك، تُعدّ تكامل العقل والوحي إحدى السمات البارزة للحكمة المتعالية. فقد دمج ملاصدرا العقلانية الفلسفية والمعرفة الشهودية العرفانية، معتبرًا أن العقل البشري، بمساعدة النور الإلهي، قادر على إدراك الحقائق المتعالية (نوربخش، ١٣٩٢ هـ، ص ٦٥). هذا التكامل، الذي تحقق من خلال التناغم بين الفلسفة، العرفان، والشريعة الإسلامية، شكّل أساسًا لنظام فكري متماسك يمكن تطبيقه ليس فقط في المجال النظري، بل أيضًا في العمل السياسي والاجتماعي. هذا المنظور مكّن الإمام الخميني من بناء نظريته السياسية على أساس العقلانية والشريعة، وتصميم حكومة تستند إلى النصوص الدينية وتستفيد من العقل البشري.

شكّلت هذه الأسس الفلسفية، بما تحمله من فكر عميق وديناميكي وشامل، تحولًا في الأدبيات السياسية الإسلامية. فقد استفاد الإمام الخميني، الذي قضى أكثر من عقدين في تدريس وتفسير الحكمة المتعالية في الحوزات العلمية، من هذه المبادئ لصياغة نظرية ولاية الفقيه وتعبئة الجماهير في الثورة الإسلامية. على سبيل المثال، ساعد مفهوم وحدة الوجود على تعزيز وحدة المجتمع الإسلامي في مواجهة الاستبداد والاستعمار، بينما برر مفهوم الحركة الجوهرية الثورة كعملية تكاملية للوصول إلى العدالة والكمال. كما عزز تكامل العقل والوحي نظرية ولاية الفقيه كنظام عقلاني وإلهي قادر على تلبية احتياجات إدارة المجتمع المعقدة.

في الختام، قدمت الحكمة المتعالية، بإطارها الشامل والديناميكي، تأثيرًا عميقًا ليس فقط في الفلسفة النظرية، بل أيضًا في العمل السياسي. فقد مكّنت هذه الفلسفة، بتأكيدها على التحول، الوحدة، وتكامل العقل والوحي، الإمام الخميني من خلق فكر سياسي متجذر في التراث الإسلامي وقادر على مواجهة التحديات الحديثة. هذه الأسس شكلت دعامة نظرية لتشكيل الثورة الإسلامية وإدارة النظام الجمهوري الإسلامي، ويمكن أن تساعد دراستها في تعميق فهمنا للفلسفة السياسية للإمام الخميني والأبعاد النظرية للنظام الإسلامي (موسوي، ١٣٩٨ هـ، ص ٧٢).

٢. الفكر السياسي للإمام الخميني وعلاقته بالحكمة المتعالية

يعدّ الفكر السياسي للإمام الخميني، كواحد من أبرز المنظرين السياسيين في التاريخ الإيراني المعاصر، متجذرًا في دمج عميق بين المبادئ الفلسفية والدينية، مستلهمًا بشكل خاص من الحكمة المتعالية لملاصدرا. فقد قدم الإمام الخميني، بالاستناد إلى أسس هذه الفلسفة، نظرية ولاية الفقيه كإطار لإدارة المجتمع الإسلامي، والتي لا تستند فقط إلى النصوص الدينية، بل تتمتع بالقدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية المعقدة من خلال العقلانية (موسوي، ١٣٩٨ هـ، ص ١٢٣). شكّلت هذه النظرية، التي تُعدّ محور الفكر السياسي للإمام، تصورًا لحكومة تضع الروحانية والإلهية في صلبها، وتستفيد من العقل البشري لإدارة المجتمع بشكل عادل. هذا الدمج، المتجذر في مبادئ الحكمة المتعالية، جعل الثورة الإسلامية الإيرانية حركة فلسفية-اجتماعية ذات عمق نظري وعملي.

قدمت الحكمة المتعالية، بتأكيدها على مفاهيم مثل الحركة الجوهرية، وحدة الوجود، وتكامل العقل والوحي، أساسًا مكّن الإمام الخميني من إعادة تعريف السياسة من منظور متعالٍ وديناميكي. فقد استُخدم مفهوم الحركة الجوهرية، الذي يعبر عن تحول الوجود وتطوره نحو الكمال، كأساس لتبرير ضرورة التحول الاجتماعي والسياسي في فكر الإمام الخميني. فقد قدم الإمام الخميني الثورة الإسلامية، ليس فقط كتغيير سياسي، بل كعملية تكاملية تهدف إلى هداية المجتمع نحو العدالة، الروحانية، والكمال. يتجلى هذا المنظور في أعماله مثل ولاية الفقيه وكشف الأسرار، حيث قسم السياسة إلى نوعين: إلهي (مبني على العقل والشرع) وغير إلهي (حيواني وشيطاني)، مؤكدًا على ضرورة السيادة الإلهية (رنجبر، ١٣٩٧ هـ، ص ١٧٨).

أما وحدة الوجود، وهي مبدأ آخر رئيسي في الحكمة المتعالية، فقد شكلت في فكر الإمام الخميني أساسًا لوحدة المجتمع الإسلامي ونفي السيادة غير الإلهية. هذا المفهوم، الذي يرى جميع الكائنات كتجلٍ للنور الإلهي، مكّن الإمام من نسب السيادة إلى الله وتصوير الفقيه العادل كنائب إلهي مسؤول عن هداية المجتمع نحو الأهداف المتعالية. لعب هذا المنظور دورًا مهمًا في تعبئة الجماهير ضد نظام البهلوي وخلق وحدة وطنية على أساس القيم الإسلامية. فقد أكد الإمام الخميني، بالاستناد إلى هذا المبدأ، على ضرورة وحدة الأمة الإسلامية في مواجهة الاستبداد والاستعمار، وجعلها ركنًا أساسيًا في الثورة الإسلامية (حق‌شناس، ١٣٩٠ هـ، ص ٨٥).

كما تجلى تكامل العقل والوحي، وهو أحد ابتكارات ملاصدرا، بشكل واضح في نظرية ولاية الفقيه. فقد جادل الإمام الخميني بأن العقل البشري، بمساعدة النور الإلهي، قادر على فهم أحكام

الشريعة وإدارة المجتمع على أساس العدالة. عزز هذا التكامل نظرية ولاية الفقيه كنظام عقلاني وشرعي، لا يعتمد فقط على النصوص الدينية، بل يستفيد من العقلانية لمواجهة التحديات الحديثة. على سبيل المثال، في كتاب ولاية الفقيه، أكد الإمام على دور الفقيه الجامع للشرائط كشخصية تهدي المجتمع بالاعتماد على العقل والشريعة (موسوي، ١٣٩٨ هـ، ص ١٢٥). هذا المنظور مكّن من خلق حكومة إلهية وعقلانية قادرة على تلبية احتياجات العصر.

هذا الدمج بين الفلسفة والسياسة ميّز الثورة الإسلامية كحركة فلسفية-اجتماعية تتجاوز التحول السياسي البحت، وتهدف إلى تحقيق العدالة، الروحانية، والكمال. استفاد الإمام الخميني، الذي قضى أكثر من عقدين في تدريس الحكمة المتعالية في الحوزات العلمية، من هذه الفلسفة كأداة لتبرير الثورة نظريًا وعمليًا. على سبيل المثال، يعكس تأكيده على دور الشعب في الثورة، المتجذر في الحركة الجوهرية والتحول الاجتماعي، التأثير العميق للحكمة المتعالية على استراتيجياته السياسية. كما قدمت نظرية ولاية الفقيه، بالاعتماد على تكامل العقل والوحي، إطارًا لإدارة النظام الإسلامي، مقاومًا الإيديولوجيات المادية الغربية والتقاليد السياسية الراكدة (قديري، ١٣٩٤ هـ، ص ١٠٩).

في الختام، صيغ الفكر السياسي للإمام الخميني، بالاستفادة من الحكمة المتعالية، سياسة متجذرة في التراث الإسلامي وقادرة على مواجهة التحديات الحديثة. هذا الدمج جعل الثورة الإسلامية حركة متعالية وديناميكية، أدت ليس فقط إلى الإطاحة بنظام البهلوي، بل أسست أيضًا النظام الجمهوري الإسلامي على أسس العدالة والروحانية (مطهري، ١٣٧٩ هـ، ص ٢٣٤).

٣. الحكمة المتعالية والثورة الإسلامية الإيرانية

لم تكن الثورة الإسلامية الإيرانية (١٩٧٩) مجرد تحول سياسي واجتماعي، بل كانت تجسيدًا عمليًا لمبادئ الفلسفة الإسلامية وحركة نحو العدالة والإنسان الكامل. وقد تجذرت أسسها النظرية في الحكمة المتعالية لملاصدرا (كرباسچي، ١٣٩٥ هـ، ص ١١٢). قدمت الحكمة المتعالية، من خلال مفاهيمها مثل وحدة الوجود، الحركة الجوهرية، أصالة الوجود، وتكامل العقل والوحي، إطارًا نظريًا برر الثورة الإسلامية ليس فقط كحدث سياسي، بل كعملية تكاملية تهدف إلى تحقيق مجتمع عادل وإلهي. هذه الفلسفة، بتأكيدها على العدالة، الكمال الوجودي، والارتباط العميق بين الإنسان والله، مكّنت الإمام الخميني من قيادة ثورة روحية وشعبية دمجت السياسة بالعرفان والأخلاق الإسلامية (نوربخش، ١٣٩٢ هـ، ص ٧٥).

شكّل وحدة الوجود، أحد المبادئ الأساسية للحكمة المتعالية، أساسًا لخلق الوحدة الوطنية والإسلامية في سياق الثورة الإسلامية. فقد أكد الإمام الخميني، مستلهمًا هذا المبدأ، على ضرورة اتحاد الأمة الإسلامية في مواجهة استبداد نظام البهلوي ونفوذ الاستعمار الأجنبي (رنجبر، ١٣٩٧ هـ، ص ١٢٠). نسب وحدة الوجود السيادة إلى الله، ونفى أي سيادة غير إلهية، مما ساعد على تعبئة الجماهير على نطاق واسع وخلق التضامن الاجتماعي لتحقيق أهداف الثورة (كرباسچي، ١٣٩٥ هـ، ص ١١٣). يظهر هذا المبدأ بوضوح في خطب وأعمال الإمام الخميني، مثل صحيفة الإمام، حيث شكّل أساسًا لنفي سلطة الطاغوت وتعزيز الوحدة الإسلامية (مطهري، ١٣٧٩ هـ، ص ٢٠١).

أما الحركة الجوهرية، وهي مبدأ رئيسي آخر في الحكمة المتعالية، فتعبر عن الديناميكية الجوهرية للوجود وحركته المستمرة نحو الكمال. قدّم هذا المفهوم الثورة الإسلامية كعملية تكاملية تهدف إلى تحول داخلي للأفراد والمجتمع نحو العدالة والكمال الروحي. استفاد الإمام الخميني من هذا المبدأ لتصوير الثورة ليس فقط كإطاحة بنظام سياسي، بل كنقطة تحول في مسار التكامل الاجتماعي والروحي للمجتمع الإسلامي (حق‌شناس، ١٣٩٠ هـ، ص ٩٨). زادت الحركة الجوهرية من دافعية الشعب للمشاركة الفعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية والسيادة الإلهية، وساهمت في تبرير التحولات الاجتماعية والسياسية (كرباسچي، ١٣٩٥ هـ، ص ١١٤).

كما لعب تكامل العقل والوحي، وهو أحد الابتكارات الفلسفية لملاصدرا، دورًا مهمًا في صياغة إيديولوجية الثورة الإسلامية. يرى هذا المبدأ أن العقل، بمساعدة النور الإلهي، ينسجم مع الشريعة الإسلامية، مما مكّن الإمام الخميني من قيادة ثورة تستند إلى الشريعة وتستفيد من العقلانية لإدارة التحديات السياسية (قديري، ١٣٩٤ هـ، ص ١٣٥). يتجلى هذا التكامل في أعمال الإمام الخميني، مثل كشف الأسرار، حيث أكد على ضرورة حكومة عادلة وإلهية تجمع بين العقل والشرع في هداية المجتمع (كرباسچي، ١٣٩٥ هـ، ص ١١٢). هذا المنظور ميّز الثورة الإسلامية كحركة مقاومة للإيديولوجيات المادية الغربية، مثل الماركسية والليبرالية، والتقاليد السياسية الراكدة (سلمان‌پور، ١٣٩٦ هـ، ص ٨٠).

قدمت الحكمة المتعالية، بإطارها الشامل الذي يربط السياسة بالعرفان والأخلاق الإسلامية، مصدر إلهام رئيسي للإمام الخميني. فقد استفاد الإمام، الذي قضى سنوات في تدريس وتفسير الحكمة المتعالية في الحوزات العلمية، من هذه الفلسفة كدعامة نظرية لتبرير ضرورة الثورة وإقامة النظام الإسلامي (نوربخش، ١٣٩٢ هـ، ص ٩٥). كان دور الشعب في الثورة، المتجذر في الحركة الجوهرية والتحول الاجتماعي، من بين التأثيرات العميقة للحكمة المتعالية في استراتيجيات الإمام

الخميني السياسية. كما تجلى مفهوم الإنسان الكامل في الحكمة المتعالية كنموذج لتربية أناس مؤمنين، عادلين، وثوريين قادرين على بناء مجتمع إسلامي متعالٍ (كرباسچي، ١٣٩٥ هـ، ص ١١٥).

علاوة على ذلك، ساعدت الحكمة المتعالية، بتأكيدها على العدالة كأحد الأهداف الرئيسية للوجود، على تبرير آمال الثورة الإسلامية. فقد شكّلت العدالة، التي تُعدّ في فلسفة ملاصدرا أحد المبادئ الأساسية لإدارة المجتمع، محور الثورة والنظام الإسلامي في فكر الإمام الخميني (هاشمي رفسنجاني، ١٣٧٥ هـ، ص ٧٣). يظهر هذا التأكيد بوضوح في الشعارات وسياسات ما بعد الثورة، مثل دعم المستضعفين ومكافحة الظلم. وبالتالي، لم تكن الحكمة المتعالية مجرد دعامة نظرية للثورة، بل شكّلت دليلًا لصياغة آمال الثورة وتعبئة الشعب لتحقيق مجتمع عادل وإلهي (كرباسچي، ١٣٩٥ هـ، ص ١١٢).

٤. إدارة الحكومة الإسلامية في ضوء الحكمة المتعالية

لعبت الحكمة المتعالية، كمدرسة فلسفية شاملة لملاصدرا، دورًا مهمًا في صياغة مفهوم إدارة الحكومة الإسلامية في فكر الإمام الخميني من خلال تقديم إطار نظري يدمج العقلانية، الروحانية، والشريعة. في فلسفة ملاصدرا، يجب أن تقوم الحكومة المثالية على العقلانية والعدالة، وأن يعمل العقل والشرع بتناغم لهداية المجتمع نحو الكمال (هاشمي رفسنجاني، ١٣٧٥ هـ، ص ٥٩). هذا المنظور، المتجذر في مبادئ الحكمة المتعالية مثل وحدة الوجود، الحركة الجوهرية، وتكامل العقل والوحي، مكّن الإمام الخميني من تقديم نظرية ولاية الفقيه كإطار لإدارة النظام الإسلامي، والتي لا تعتمد فقط على النصوص الدينية، بل تستفيد من العقل البشري لإدارة التحديات الاجتماعية والسياسية المعقدة. شكّلت هذه النظرية، بدمجها بين الروحانية والعقلانية، أساسًا لتشكيل المؤسسات القانونية والتنفيذية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وساهمت في خلق حكومة إلهية وفعالة (نوربخش، ١٣٩٢ هـ، ص ٨٣).

تجلى تكامل العقل والوحي، وهو أحد الابتكارات الرئيسية للحكمة المتعالية، بشكل واضح في نظرية ولاية الفقيه. فقد اعتبر ملاصدرا أن العقل البشري، بمساعدة النور الإلهي، قادر على إدراك الحقائق المتعالية وإدارة شؤون المجتمع. استفاد الإمام الخميني من هذا المبدأ في صياغة نظرية ولاية الفقيه، مقدمًا الفقيه الجامع للشرائط كشخصية قادرة على هداية المجتمع نحو العدالة والكمال بالاعتماد على المعرفة الدينية والعقلانية (حق‌شناس، ١٣٩٠ هـ، ص ٦٧). يظهر هذا المنظور بوضوح في أعمال الإمام الخميني، مثل كتاب ولاية الفقيه، حيث أكد على ضرورة إدارة المجتمع

بواسطة فقيه عادل وعالم يستفيد من العقل والشريعة لتنفيذ الأحكام الإلهية وتحقيق العدالة الاجتماعية (مطهري، ١٣٧٩ هـ، ص ٢١٥).

عرّفت الحركة الجوهرية، وهي مبدأ آخر محوري في الحكمة المتعالية، إدارة الحكومة الإسلامية كعملية ديناميكية وتكاملية. فقد اعتبر ملاصدرا الوجود متحركًا جوهريًا وفي حالة تحول نحو الكمال، وساعد هذا المبدأ في فكر الإمام الخميني على تبرير ديناميكية النظام الإسلامي. تصور ولاية الفقيه، كونها نظامًا متجذرًا في الحركة الجوهرية، حكومة ملتزمة بالحفاظ على القيم الإسلامية، ومرنة وقادرة على تلبية احتياجات المجتمع المتغيرة (رنجبر، ١٣٩٧ هـ، ص ١٣٤). تجلت هذه الديناميكية في الهياكل القانونية والتنفيذية للجمهورية الإسلامية، مثل مجلس صيانة الدستور والبرلمان، التي دمجت بين الشرع والعقل لصياغة القوانين وسياسات التخطيط الكبرى (هاشمي رفسنجاني، ١٣٧٥ هـ، ص ٦١).

كما لعبت وحدة الوجود دورًا مهمًا في إدارة الحكومة الإسلامية. هذا المبدأ، الذي يرى جميع الكائنات كتجلٍ للنور الإلهي، ينسب السيادة إلى الله ويصور الفقيه كنائب إلهي. استلهم الإمام الخميني من هذا المفهوم لتعريف ولاية الفقيه كنظام تنفذ فيه السيادة الإلهية من خلال الفقيه العادل. ساعد هذا المنظور على خلق وحدة وطنية وإسلامية في الهيكل الحكومي، وأسس مؤسسات الجمهورية الإسلامية على أسس القيم الإلهية والعدالة (كرباسچي، ١٣٩٥ هـ، ص ١١٩). على سبيل المثال، يعكس تأكيد الإمام الخميني على دور الشعب في إدارة النظام الإسلامي، المنصوص عليه في الدستور الإيراني، هذا المنظور بأن المجتمع الإسلامي يجب أن يتحرك بتكامل وفي إطار الأهداف الإلهية (حق‌شناس، ١٣٩٠ هـ، ص ٧٢).

احتلت العدالة، كأحد الأهداف الرئيسية للحكمة المتعالية، مكانة خاصة في إدارة الحكومة الإسلامية. فقد اعتبر ملاصدرا العدالة ليس فقط مبدأ أخلاقيًا، بل ضرورة وجودية لتحقيق كمال المجتمع. وضع الإمام الخميني هذا المفهوم في قلب نظرية ولاية الفقيه، مؤكدًا على ضرورة حكومة تضمن العدالة الاجتماعية في جميع الأبعاد، من توزيع الموارد إلى تنفيذ القوانين. تجلى هذا التأكيد في سياسات ما بعد الثورة، مثل دعم المستضعفين ومكافحة الفساد، وساهم في خلق مؤسسات مثل القضاء والمنظمات الرقابية التي تعمل على أساس العدالة والشريعة (موسوي، ١٣٩٨ هـ، ص ١٠٢).

في الختام، مكّنت الحكمة المتعالية، بإطارها الشامل الذي يدمج العقلانية، الروحانية، والعدالة، الإمام الخميني من تصميم نظام ولاية الفقيه كنموذج لإدارة الحكومة الإسلامية. هذا النظام، المتجذر في المبادئ الفلسفية لملاصدرا، لم يؤد فقط إلى إنشاء المؤسسات القانونية والتنفيذية

للجمهورية الإسلامية، بل شكّل أيضًا أساسًا لاستمرارية وديناميكية النظام الإسلامي. حولت الحكمة المتعالية، بتأكيدها على الديناميكية، الوحدة، والعدالة، إدارة الحكومة إلى عملية متعالية ملتزمة بالقيم الإسلامية وقادرة على مواجهة التحديات الحديثة (قديري، ١٣٩٤ هـ، ص ٩٨).

الخاتمة

لعبت الحكمة المتعالية، كمدرسة فلسفية شاملة لملاصدرا، دورًا محوريًا في تشكيل الفكر السياسي للإمام الخميني وانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية (١٩٧٩). قدمت هذه الفلسفة، من خلال مفاهيمها مثل وحدة الوجود، الحركة الجوهرية، أصالة الوجود، وتكامل العقل والوحي، إطارًا نظريًا مكّن الإمام الخميني من صياغة نظرية ولاية الفقيه وتصميم النظام الجمهوري الإسلامي (صدر المتألهين، ١٣٩٨ هـ، ص ٥٢). فقد بررت وحدة الوجود السيادة الإلهية ووحدة المجتمع الإسلامي، بينما قدمت الحركة الجوهرية الثورة وإدارة الحكومة كعمليات ديناميكية وتكاملية تهدف إلى تحقيق العدالة والكمال (كرباسچي، ١٣٩٥ هـ، ص ١١٢). كما عزز تكامل العقل والوحي نظرية ولاية الفقيه كنظام عقلاني وشرعي قادر على مواجهة التحديات الحديثة (مطهري، ١٣٧٩ هـ، ص ٢٣٤).

لم تساهم هذه المبادئ فقط في تعبئة الجماهير وانتصار الثورة الإسلامية، بل لعبت أيضًا دورًا هاديًا في تشكيل المؤسسات القانونية والتنفيذية للنظام الإسلامي، مثل مجلس صيانة الدستور والقضاء (هاشمي رفسنجاني، ١٣٧٥ هـ، ص ٥٩). خلقت الحكمة المتعالية، بتأكيدها على العدالة والديناميكية، سياسة متعالية متجذرة في التراث الإسلامي وقادرة على مواجهة الاحتياجات المعاصرة. تُظهر هذه الدراسة أن الحكمة المتعالية لم تكن مجرد فلسفة نظرية، بل شكّلت دعامة عملية للثورة وإدارة الحكومة الإسلامية. يُوصى بأن تركز الأبحاث المستقبلية على التطبيق العملي لهذه الفلسفة في السياسات المعاصرة وحل التحديات الحالية للنظام الإسلامي لاستكشاف إمكاناتها للمستقبل.

المراجع

كرباسچي، محمود. (١٣٩٥ هـ). الثورة الإسلامية والفلسفة السياسية. طهران: دار النشر ني.

مطهري، مرتضى. (١٣٧٩ هـ). ولاية الفقيه (المجلد ١). طهران: دار الصدرا.

هاشمي رفسنجاني، أكبر. (١٣٧٥ هـ). مبادئ الحكم الديني. طهران: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

نوربخش، فرهاد. (١٣٩٢ هـ). الحكمة والسياسة في فكر الإمام الخميني. طهران: معهد البحوث الفلسفية السياسية.

حق‌شناس، مصطفى. (١٣٩٠ هـ). الفلسفة السياسية الإسلامية وأفكار الإمام الخميني. طهران: دار السهامي للنشر.

رنجبر، سيد صالح. (١٣٩٧ هـ). ملاصدرا والأسس الفلسفية للثورة الإسلامية. قم: دار جامعة الحديث.

موسوي، علي. (١٣٩٨ هـ). فلسفة الحكم الإسلامي في فكر الإمام الخميني. طهران: دار معهد العلوم الإنسانية والبحوث الثقافية.

قديري، نصر الله. (١٣٩٤ هـ). تحليل الفلسفة السياسية لإيران المعاصرة. طهران: دار القطرة.